الأمم المتحدة

A/C.5/71/SR.20

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
25 January 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيدة كينغ ..... (سانت فنسنت وجزر غرينادين)

رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

ثم: السيد سيني *(نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية)*

المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.5/71/L.25: التحقيق في الظروف والملابسات المؤدية إلى الوفاة المأساوية لداغ همرشولد ومرافقيه

نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في الأمانة العامة للأمم المتحدة

البند ١٤٦ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

16-22091X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (*تابع*)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.5/71/L.25: التحقيق في الظروف والملابسات المؤدية إلى الوفاة المأساوية لداغ همرشولد ومرافقيه (A/71/668 و A/C.5/71/14)

١ - **السيدة بارتسيوتاس** (المراقبة المالية): عرضت البيان المقدم من الأمين العام وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة عن الآثار المالية لمشروع القرار A/C.5/71/L.25، الوارد في الوثيقة A/C.5/71/14، على الميزانية البرنامجية، فقالت إن الموارد الإضافية المقترحة البالغة ٣٠٠ ٣٢٩ دولار في إطار الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما، من أبواب الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ستغطي إجراءات منها تعيين شخصية بارزة لاستعراض المعلومات الجديدة المحتملة، وتقدير قيمتها الإثباتية، وتحديد النطاق الذي ينبغي أن يتم فيه أي تحرٍّ أو تحقيق آخر ، واستخلاص استنتاجات من التحقيقات التي أُجريت بالفعل إذا أمكن.

٢ - **السيد رويس ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/71/668)، فقال إن اللجنة الاستشارية، بعد أن نظرت في الاحتياجات من الموارد المتصلة بمشروع القرار، قد أوصت بتخفيض بنسبة ١٠ في المائة في تكاليف سفر الخبراء الاستشاريين. ومن ثم، توصي اللجنة الاستشارية بأن تبلغ اللجنةُ الخامسة الجمعيةَ العامة بأنه سيلزم، في حالة اعتمادها مشروع القرار A/C.5/71/L.25، رصد اعتماد إضافي قدره ٣٠٠ ٣٢٦ دولار في إطار الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما، من أبواب الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، يُحمّل على صندوق الطوارئ.

نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/71/417 و A/71/666)

٣ - **السيد تاكاسو** (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): عرض تقرير الأمين العام بشأن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/71/417)، المقدم إلى الجمعية العامة وفقا للطلب الوارد في قرارها ٢٤٨/٧٠ ألف، فقال إن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي يتيح فرصة لتبسيط الخدمات الإدارية المجزأة التي تقدمها الأمانة العامة للأمم المتحدة وتوحيدها. وأضاف قائلا إن هدف النموذج هو تمكين مديري البرامج من تحسين إدارة مواردهم البرنامجية والموارد ذات الصلة، والتركيز على إدارة البرامج وتنفيذ الولايات، عن طريق توحيد اتخاذ الإجراءات الإدارية والمعاملات اللازمة لتنفيذ قراراتهم ضمن مراكز الخدمات المشتركة. وبناء على إطار النموذج المبيَّن في الوثيقة A/70/323، صُمم شكل نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي بناءً على آراء الجمعية العامة، واللجنة الاستشارية، والهيئات الرقابية، والدروس المستفادة من استخدام الخدمات المشتركة -عن طريق كيانات منها مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي- والمبادرات المماثلة في القطاع العام. وأردف قائلا إنه عمل عن كثب مع وكيل الأمين العام للدعم الميداني لتصميم نموذج وحيد من شأنه أن يقدم خدمات عالية الجودة وآنية وموحدة في مختلف كيانات الأمانة العامة على الصعيد العالمي، ومنها عمليات حفظ السلام وغيرها من الكيانات الميدانية.

٤ - ومضى يقول إنه رغم التفكير في إمكانية توفير الخدمات من موقع وحيد في الأمانة العامة بأسرها، فقد انتُهي إلى ضرورة وجود موقعين كحد أدنى بحيث يكونان قادرين على تشغيل المهام البالغة الأهمية، وذلك نظرا إلى الطابع الواسع لعمل المنظمة والحاجة إلى الحفاظ على استمرارية العمل. وإضافة إلى ذلك، أُوصي باتباع نهج ذي مرحلتين في تحديد المواقع النهائية للخدمات المشتركة على الصعيد العالمي، على أن يكون دمج خدمات إدارة الموارد البشرية، وكشوف المرتبات، والحسابات المستحقة الدفع في بانكوك وعنتيبي وجنيف ونيروبي ونيويورك وفيينا في مرحلة أولية في الفترة ٢٠١٨ - ٢٠١٩، مع التركيز على أن يكون ذلك في إطار السعي نحو تحديد موقع نهائي، أو تحقيق الهدف النهائي، في الفترة ٢٠٢٠ -٢٠٢١.

والمبدأ التوجيهي العام لنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي هو تحسين تلبية احتياجات العملاء.

٥ - وتابع قائلا إن نماذج تقديم الخدمات المختلفة المستخدمة حاليا لأغراض البعثات الميدانية قد أدت إلى عدم الاتساق؛ ولهذا ستبذل جهود لتحقيق التوحيد، استنادا إلى ترتيبات الخدمات المشتركة القائمة، من أجل تحسين النوعية وتحقيق وفورات الحجم. وسيُساعد التركيز على مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، بما يتمتع به من بيئة آمنة ومستقرة، في توفير دعم مستمر وتخفيض عدد الموظفين العاملين في حالات المخاطر الشديدة. وخلال مرحلة الدمج الأولية في الفترة ٢٠١٨ -٢٠١٩، ستُحوَّل تدريجيا خدمات الدعم الإداري المقدمة داخل البعثات الميدانية إلى عنتيبي، غير أن البعثات الموجودة في الأمريكتين ستستخدم الخدمات المشتركة المقدمة من نيويورك. وفيما يتعلق بنيويورك، حيث تُقدِّم الخدماتِ الإدارية حاليا إدارةُ الشؤون الإدارية، وأحد عشر مكتبا تنفيذيا، وعددٌ من الكيانات الأخرى، فسيُنْشَأ في مرحلة الدمج الأولية في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ مركز خدمات مشتركة لتلبية الطلبات المقدَّمة من الموظفين عن طريق نقطة وصول وحيدة. وستؤدي مواصلة الدمج في مركزي خدمات مشتركة في الفترة ٢٠٢٠ -٢٠٢١ إلى تقديم خدمات عالية الجودة ومتسقة، وتحقيق مكاسب من حيث الكفاءة، وهو ما يسمح بإعادة تركيز العمل على الأنشطة الفنية ذات الأولوية العالية.

٦ - واستطرد قائلا إن نجاح نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، كما هو في حالة مبادرات الإصلاح الرئيسية الأخرى، سيتوقف على إبداء التزام قوي من كبار المديرين، وفعالية إدارة المشاريع وإدارة التغيير، والاتصالات المفتوحة. ولئن كان العديد من المديرين يفضلون الوضع الراهن، حتى وإن أدى إلى تقديم خدمة أقل جودة للموظفين، واستمرار حالة عدم الكفاءة، وتكبيد الدول الأعضاء تكاليف إضافية، فيجب تشجيع هؤلاء المديرين على وضع مصالح المنظمة في المقدمة، وقيادة الإدارات التي يرأسونها صوب طرق عمل جديدة. وسيكون دعم اللجنة الخامسة ضروريا لتوفير الموارد لفريق مخصص يُعنى بإدارة المشاريع. وإضافةً إلى ذلك، من المستصوب أن تطلب اللجنة الخامسة إلى الأمين العام تقديم مقترحات مفصلة ذات صلة لإدراجها في الميزانية، وهو ما يضمن التقيّد بدورة الميزانية وعدم تفويت الفرص. وتعتقد إدارة الشؤون الإدارية أنه لا يمكن أن يوجد أي مبرر للاحتفاظ بهياكل إدارية فائضة عن الحاجة مثل إدارة المرتبات من عشرة مواقع رغم وجود نظام عالمي، أو للإبقاء على وحدات الدعم الإداري المجزأة في نيويورك، أو لإرسال موظفي الدعم الإداري إلى مواقع غير آمنة، مع وجود مركز خدمات مشتركة آمن ووطيد. وختم بيانه قائلا إن الخدمات المشتركة تُقدم بالفعل من مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومن مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي؛ وسعيا نحو الاستفادة من تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، لا بد من توسيع نطاق هذا النهج.

٧ - **السيد رويس ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/71/666)، فقال إن اللجنة الاستشارية ترى أن تقرير الأمين العام لم يستجب إلا استجابةً جزئية لطلب الجمعية العامة تقديمَ بيان جدوى، وتحليلا مفصلا للتكاليف والعوائد، ومعلوماتٍ أساسيةً شاملة عن كل عملية، وأنه لم يقدّم معلومات كاملة كي تتخذ الجمعية العامة القرارات بناء عليها. ومن اللازم مواصلة تهذيب المقترحات الواردة فيه في عدد من المجالات. وفيما يتعلق بتقييم تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، أكدت اللجنة الاستشارية مجددا الحاجة إلى إجراء حصر شامل ومفصل للعمليات الإدارية غير المرتبطة بموقع معين البالغ عددها ٢٠١ عملية والتي يمكن النظر في دمجها في ترتيبات الخدمة المشتركة. كما أبرزت الحاجة إلى اتباع نهج متماسك وموحد في تقديم الخدمات الإدارية في مختلف كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة، بما فيها حفظ السلام، استنادا إلى دليل منسق للخدمات الإدارية. وفيما يتعلق ببيان الجدوى، ترى اللجنة الاستشارية أن تحليل مكافئ الدوام الكامل الذي تُقدّر بناء عليه الفوائد الكمية للمعلومات الأساسية تحليل أولي للغاية. وتتطلب جودة البيانات إجراء تحسينات، وينبغي تقديم معلومات مفصلة عن الأساليب والافتراضات التي يقوم عليها إجراء التحليل. ومن المهم ضمان أن تكون متطلبات مكافئ الدوام الكامل لأداء المهام الإدارية قابلة للقياس والمقارنة والتحقق بطريقة متسقة مع مرور الوقت.

٨ - وأضاف قائلا إن اللجنة الاستشارية، بالنظر إلى حجم المقترحات ونطاقها وطابعها الأولي والحاجة إلى مزيد من التطوير، تعتقد أنه ينبغي مراعاة قدرة المنظمة على أن تنفذ بالتوازي مبادرة رئيسية إضافية لإحداث تحول في أسلوب عمل المنظمة. وفي الوقت نفسه، تدرك اللجنة، كما ذكر الأمين العام، أن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي يرتبط ارتباطا وثيقا بنظام أوموجا، وأنه ضروري لتحقيق كل الفوائد المحتملة. ومن ثم، تعتقد اللجنة الاستشارية أن المصلحة العليا للمنظمة تقتضي اتباع نهج أكثر تسلسلا في تنفيذ المرحلة الأولى من نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، بحيث يجري التنفيذ في عدد محدود من المواقع بدلا من المواقع الستة كلها على نحو متزامن. وهذا النهج العملي من شأنه أن يتيح للأمانة العامة وضع مقترحاتها بالكامل، وإتاحة فرصة لاختبار النموذج في بيئة تجريبية، وتمكين الأمم المتحدة من أن تستوعب بمزيد من التَّدرُّج التغييرات التنظيمية الضخمة التي ستنجم لا محالة عن دمج الخدمات الإدارية في مختلف كيانات الأمانة العامة.

٩ - ومضى يقول إن اللجنة الاستشارية توصي، بناء على ذلك، باختبار نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في مواقع من قبيل جنيف ونيروبي قبل الشروع في تنفيذ دمج رئيسي للخدمات الإدارية في نيويورك. وهما يقدمان مجموعة واسعة من الخدمات إلى عدد كبير من العملاء، ويختلف نشاطهما في الحجم، ولكن لديهما مكاتب أقل تقدم خدمات الدعم الإداري. وفي ضوء توصيتها بإدراج موقعين، بدلا من المواقع الستة المقترحة، في المرحلة ١ (٢٠١٨-٢٠١٩)، أوصت اللجنة الاستشارية أيضا بالموافقة على أربع وظائف من الوظائف الثماني المقترحة لفريق المشروع. وأوصت كذلك بالموافقة على تطبيق صيغة تقاسم التكاليف المطبقة في مشروع أوموجا على الاحتياجات من الموارد لتنفيذ مشروع نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي. وأخيرا، أوصت اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، خلال دورتها الثانية والسبعين، تقريرا يتضمن مقترحا شاملا ومكتملا كي تنظر فيه.

١٠ - **السيدة وايراتبانيج** (تايلند): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة تعتقد أنه ينبغي دعم مبادرات التحول في أسلوب عمل المنظمة متى كانت تحسن تنفيذ الولايات وتقديم الخدمات إلى الدول الأعضاء. وأحاطت المجموعة علما بالحُجج التي قدمت لتبرير النموذج الجديد لتقديم الخدمات: أي الحاجة إلى الاستجابة إلى الهياكل الإدارية والسياسات والإجراءات وتفويضات السلطات المتزايدة التعقيد في المنظمة. ولئن كانت المجموعة تقر بما جاء في تقرير الأمين العام، فإنها تشاطر اللجنة الاستشارية القلق الذي أعربت عنه إزاء عدم ورود معلومات كاملة في التقرير كي يتسنى للجمعية العامة اتخاذ قرارات بناء عليها، تمشيا مع الطلب الوارد في قرارها ٢٤٨/٧٠ ألف. فقد كانت تتوقع بيان جدوى ملموسا يشمل رؤية لتحقيق الغاية النهائية، وأهدافا وغايات واضحة، وتحليلا مفصلا للتكاليف والفوائد يتضمن معلومات عن الفوائد النوعية والكمية.

١١ - وأضافت قائلة إن المجموعة تود التأكيد على أن وضع النموذج ينبغي أن يراعي تماما الخبرة والدروس المستفادة من المشاريع الجارية والمنجزة في مجال تحويل أسلوب عمل المنظمة، بما في ذلك إدخال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ونظام أوموجا، وإصلاح إدارة الموارد البشرية، وتنقُّل الموظفين، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. وأي مقترح منقَّح جديد ينبغي أن يتجنب الازدواجية أو التداخل في المهام وينبغي أن يستند، بقدر الإمكان، إلى الهياكل الأساسية والخبرة القائمة، بما في ذلك الهياكل الأساسية والخبرة المتاحة في المكاتب الموجودة خارج المقر وفي البعثات الميدانية.

١٢ - ومضت تقول إن المجموعة تكرر رأي اللجنة الاستشارية ومفاده أن من المهم البناء على أوجه التآزر المحققة خلال تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، ولا سيما تنظيم العمليات من بدايتها إلى نهايتها في خطوط الخدمات في مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي. ودمج تقديم الخدمات في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة ينبغي أن يسبق مد نطاق المبادرة ليشمل الأمانة العامة بأسرها. وأشارت المجموعة إلى أن الجمعية العامة قد أكدت، في الفقرة ٨ من الجزء التاسع عشر من قرارها ٢٤٨/٧٠ ألف، أن المقترحات المقبلة المتعلقة بنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، بما في ذلك الميزانية المقترحة

ذات الصلة بالفوائد النوعية والكمية المترتبة على وضع النموذج وتنفيذه، ستتوقف على عرض الأمين العام لخطط واضحة لتحقيق الفوائد تحتوي على معلومات محددة عن الفوائد المتوخَّى تحقيقها، علاوةً على أن تطوير نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي ينبغي أن يقتصر على توفير خدمات الدعم الإداري.

١٣ - ويجب أن تؤخذ في الاعتبار بالكامل التعليقات والتوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، مع تذكر أن المجلس قد أبرز استمرار عدم وجود استراتيجية عالمية متفق عليها وموثقة للأملاك على الصعيد العالمي، وغياب مقاييس الأداء والبيانات الرئيسية عن معدلات الإشغال، علاوةً على أدلة تثبت أن الأمانة لا تمتلك جميع القدرات اللازمة لتحقيق المستوى المطلوب من التحسينات التنظيمية. ومن بين شواغل المجموعة اعتماد الأمانة العامة على شركات الخدمات المهنية في تنفيذ معظم مبادرات التحسين المركزية، لا سيما في مشاريع إدارة التغيير المؤسسي مثل نظام أوموجا. ومن المتوقع ما لم يُتخذ مزيد من الإجراءات التصحيحية العاجلة والشاملة، أن ترث مبادرات إدارة التغيير، مثل نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، الوضع نفسه.

١٤ - وأردفت قائلة إن المجموعة، إذ تدرك أن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي يقترح نقل الوظائف إلى ما ستصير مراكز الخدمات المشتركة، فإن لديها شواغل وشكوكا حول كيفية كفالة الأمانة، عند تجميع المهام من المكاتب الموجودة خارج المقر، أن تُحترم وتُصان سلطة صنع القرار التي تتمتع بها تلك المكاتب، من أجل تجنب إضعاف سلطتها من خلال الإفراط في المركزية. وتود المجموعة أن تذكِّر بأن القيادة القوية والإدارة الفعالة للمشروع ضروريتان لنجاح مبادرة تحويل أسلوب عمل المنظمة في مختلف كياناتها. ولذلك، تهيب بالأمين العام إلى ضمان أن تشمل عملية وضع النموذج آليات لامتلاك ناصية الإدارة العليا ومساءلتها، من أجل ضمان نجاح تحقيق الأهداف المتوخاة. وأخيرا، ما زالت المجموعة تشعر بالقلق إزاء الاتجاه نحو الإفراط في الإنفاق على مبادرات إدارة التغيير. ولئن كنا نقر تماما بصلاحيات الأمين العام بصفته المسؤول الإداري الأول عن المنظمة، فأعمال المنظمة ومواردها يجب أن تُوجَّه توجيها ملائما نحو الأولويات التي تحددها الدول الأعضاء، على النحو الذي أكدته مجددا الجمعية العامة في الفقرة ٤ من قرارها ٦/٧١.

١٥ - **السيد عبد الله** (تشاد): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن الدمج الأولي للخدمات في ستة مواقع، حسب المقترح الوارد في التقرير المعروض على اللجنة، يُناقض صميم الغرض والمبدأ من نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، ولن يؤدي إلى تخفيض الموارد اللازمة لتقديم الخدمات، حيث إن أكثر المواقع تكلفةً تقع ضمن تلك المواقع الستة. والمجموعة، إذ تعتقد أن الخطة الرامية إلى إنشاء مراكز الخدمات في أكثر مراكز العمل تكلفةً يجب أن تخضع للمراجعة، فإنها على ثقة بأن اللجنة سوف تُقيّم الخيارات المقدمة من الأمين العام، وتطرح أسئلة بشأن ما إذا كانت المواقع المقترحة ستساعد المنظمة بالفعل على تحقيق وفورات، وتخفيض تكاليف التشغيل. ومن الواضح أيضا أن تقييم النتائج المتوقعة الوارد في التقرير ليس شاملا، وهو ما يحول دون استخلاص استنتاجات واضحة. وترى المجموعة أن هذا النهج لن يؤدي إلى فوائد كمية مجدية، وأنه ينبغي تنقيح المقترح من أجل تقديم مزيد من التفاصيل.

١٦ - وأضاف قائلا إن المجموعة تذكِّر بأن الجمعية العامة قد أكدت مجددا، في قرارها ٢٤٨/٧٠ ألف، أن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي ينبغي أن يقتصر على توفير خدمات الدعم الإداري، وينبغي أن يراعي المقترح استخدام جميع الهياكل الأساسية القائمة للأمم المتحدة، بما في ذلك الهياكل الأساسية الموجودة خارج المقر. ومن المأمول أن تستضيف أفريقيا، في ضوء وجود أكثر من ٧٠ في المائة من بعثات حفظ السلام فيها، معظم جهود توفير خدمات الدعم. وتشدد، كذلك، على أهمية البناء على أوجه التآزر وتعزيز استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي بخدمات الدعم في إدارة عمليات حفظ السلام والدعم الميداني قبل محاولة تمديد هذه الترتيبات إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة بأسرها. وبما أن طرح نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي ستترتب عليه بطبيعة الحال آثار في جميع مبادرات الإصلاح في الأمانة العامة، فلا ينبغي إهمال ذلك الاعتبار. ومن المهم تحديد ما إذا كان تقرير الأمين العام قد بحث بعناية العواقب المحتملة

لنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي على الموظفين والثقافة العامة للمنظمة، وتحديد تدابير التخفيف التي أُعدت.

١٧ - وختم بيانه قائلا إن المجموعة ترى أن تقرير الأمين العام لم يستوفِ متطلبات الجمعية العامة، لأنه لا ينص على إعادة تنسيق جميع الأنظمة والقواعد والإجراءات تنسيقا شاملا، باتباع نهج منطلق من القاعدة. وتكتسي الجهود الاستباقية الرامية إلى تعظيم أوجه التآزر مع المبادرات الرئيسية الجارية التي تستهدف إحداث تحول في أسلوب عمل الأمانة العامة للأمم المتحدة، لا سيما نظام أوموجا واستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، أهميةً حيويةً.

١٨ - **السيدة باومان** (سويسرا): تكلمت أيضا باسم ليختنشتاين، فقالت إنها ترحب برؤية الأمين العام المتمثلة في إنشاء أمانة عامة عالمية حقا والتي تنجز المهام المنوطة بها على أفضل وجه ممكن، بدعم من الخدمات الإدارية التي وفرت ما يلزم، في الزمان والمكان المناسبين. وينبغي أن يكون الهدف الأسمى لنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي هو أن تقدّم، بطريقة تتسم بالفعالية والكفاءة، برامج مدعومة بخدمات إدارية عالية الجودة وآنية وموحدة في جميع كيانات الأمانة العامة. وذكرت أن الوفدين يرغبان في تسليط الضوء على ثلاث مسائل للنظر فيها.

١٩ - أولا، هدف الأمين العام المتمثِّل في إنشاء أمانة عامة عالمية حقا ينبغي أن يكون أكثر طموحا، وأن ينظر إلى عمليات الأمم المتحدة من زاوية أوسع. وإذا كان الهدف هو وضع خطة أكثر اتساقا لدعم الكفاءة والفعالية في تنفيذ الولايات، فلا يمكن فصل نموذج تقديم الخدمات عن الأنشطة البرنامجية. وينبغي تشجيع الأمين العام على ضمان أن يتماشى بعضها مع بعض. وقد أتاح وضع نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي الفرصة كذلك لاستعراض الهياكل التنظيمية المحتمل أن تكون عتيقة أو فائضة عن الحاجة. ثانيا، ينبغي التفكير في زيادة الاستفادة، كلما كان ذلك عمليا وممكنا، من أوجه التآزر بين هياكل الدعم الإداري للأمانة العامة للأمم المتحدة وأوجه التآزر بين الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة. وفي هذا الصدد، ينبغي تشجيع الأمين العام على الاستفادة من المحاور ومراكز الخدمات المشتركة القائمة التي تستغل وفورات الحجم وتشير سابقة أعمالها الثابتة إلى تقديم خدمات عالية الجودة. ثالثا، من المهم ضمان التنسيق الوثيق والتزامن مع جميع مبادرات الإصلاح الإداري الجارية، بما في ذلك نظام أوموجا، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإصلاحات الموارد البشرية، مثل ترتيبات التنقل. ومن المهم على وجه الخصوص أن يضمن تنفيذ نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي أن عمليتي نظام أوموجا الأساس ونظام أوموجا الموسَّع ١ مستقرتان تماما وتعملان بكامل طاقتهما.

٢٠ - ومضت قائلة إن الوفدين قد أحاطا علما بتوصية اللجنة الاستشارية باختبار نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي أولا في مكتبي الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي، والمشاركة مشاركةً فعالةً وبناءةً خلال المشاورات غير الرسمية للتوصل إلى أفضل طريقة للمضي قدما في هذا المشروع المهم.

٢١ - **السيد دي بريتر** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد، وهي ألبانيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، وهو البوسنة والهرسك؛ علاوةً على أرمينيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، فقال إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تؤكد أهمية وضع نموذج لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي إلى جانب عمليات التغيير الجارية في الأمم المتحدة، ولا سيما نظام أوموجا واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتؤيد إنشاء أمانة عامة عالمية حقا بحيث تغدو أقدر على تنفيذ ولاياتها وتدعمها الخدمات الإدارية، كي تقدم ما تدعو إليه الحاجة، في الزمان والمكان المناسبين. وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يوافق على الرؤية المقترحة لنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، ويرحب بتقرير الأمين العام، والتفاصيل والخيارات الواردة فيه والتقدم المحرَز في مواصلة إعداد المقترحات، حسبما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٧٠/٢٤٨ ألف.

٢٢ - ومضى يقول إن الدول الأعضاء قدمت، خلال فترة السنتين الأخيرة، الموارد اللازمة لعمليات الإصلاح الرئيسية، بما في ذلك نظام أوموجا واستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. وسيكون نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي عنصرا

أساسيا، مع دمج تلك العمليات معا، وهو ما يوجد أوجه تآزر، ويضمن تقديم الخدمات على نحو أفضل وأسرع وأكثر كفاءة، مع جَنْي الفوائد التي يمكن أن تظهر في صورة نوعية وكمية. ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي ونظام أوموجا سيعزز كل منهما الآخر بوضوح: ففي حين يوحد نظام أوموجا طرق أداء العمل ويضفي عليها الطابع الآلي، فنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي سيدمج الهياكل الإدارية المجزَّأة داخل مراكز العمل وعبرها. وهو السبيل إلى الاستفادة الحقيقية من نظام أوموجا.

٢٣ - وتابع قائلا إن الهدف العام من تأسيس النموذج، ومن تقرير الأمين العام الذي يحدد الرؤية الشاملة والمنهجية والأساس المنطقي والمفاهيم الواسعة لهذا النموذج هو تركيز الموارد على أنشطة الخط الأول الفنية، وهو ما من شأنه أن يقلل من تكاليف المنظمة، ويزيد من فعاليتها، ولا يقتصر على تحسين نوعية تنفيذ الولايات وتلبية الاحتياجات الحالية والناشئة للأمانة العامة، بل يوفر أيضا الأموال التي يمكن أن تمثل مكاسب كبيرة في الكفاءة. وينبغي أن يعظم النموذج المنافع ويتفادى احتمال الازدواجية والتداخل، مع مراعاة الطابع الفريد والمعقد لمنظومة الأمم المتحدة. ولذلك، يشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة اتباع نهج عالمي حقا ويُنفَّذ على نطاق المنظومة. وينبغي تقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى الجمعية العامة خلال الجزء الرئيسي من دورتها الثانية والسبعين، على أساس عمل فريق مخصص تحت قيادة الأمين العام المقبل.

٢٤ - **السيدة نورمان شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الأمين العام أبدى، على مدى السنوات العشر الماضية، التزاما بمبادرات إدارة التحول، بما في ذلك نظام أوموجا، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكلها تُجهِّز الأمم المتحدة للعمل في القرن الحادي والعشرين. وقد أنفقت الدول الأعضاء موارد ضخمة على تلك الإصلاحات، وبذلت الأمانة العامة جهودا كبيرة في تنفيذها. وفي حين بدأت الفوائد تتحقق، فثمة حاجة إلى مزيد من العمل. وتكمن الإمكانات الحقيقية لتلك المبادرات في تمكين المنظمة من اعتماد طرق عمل جديدة أكثر فعالية من الممكن أن تؤدي إلى تحقيق كفاءة كبيرة. ويمكن أن ينضم نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، إذا نُفِّذت على نحو سليم، إلى مبادرات التحويل المختلفة تلك، وهو ما يجعل الأمم المتحدة مواكبة لممارسات العمل الحديثة من خلال تبسيط ودمج الخدمات الإدارية ودمجها في مختلف كيانات الأمانة العامة وفي أكثر المواقع تحقيقا للفائدة من الناحية الاقتصادية.

٢٥ - ومضت تقول إن استخدام البيانات الشاملة الآنية من شأنه أن يزيد من الكفاءة والفعالية في تنفيذ الولاية، نتيجة لعوامل منها تحسين إدارة المشتريات والأصول. وقد أشار الأمين العام إلى مزايا إيلاء الأولوية إلى احتياجات العملاء والضرورات التشغيلية والنتائج، مع كفالة ما يلزم من المراقبة والإشراف والفعالية من حيث التكلفة، موضحا أن الهيكل الإداري للأمانة العامة منتشر حاليا عبر ٩٨ كيانا قائما بذاته، وهو ما يسبب الارتباك والزيادة عن الحاجة والتأخر في المعالجة. وستكون المنظمة قادرة، من خلال نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، على تبسيط تقديم الخدمات في مراكز الخدمات المشتركة، وبذلك تصبح أقدر على تحقيق الغرض المنشود، مع ضمان القدر الكافي من المساءلة والانضباط في الميزانية. ومن شأن ذلك أن يسهم في الهدف الجماعي المنشود، وهو: نقل الموارد بعيدا عن الأولويات الإدارية ووحدة تقديم الخدمات. وفي حين أن هناك العديد من العناصر في تقريري الأمين العام واللجنة الاستشارية مما يستحق العناية والتحليل الدقيقين، حتى بعد اختتام الدورة الحالية للجمعية العامة، بما في ذلك أفضل السبل لتلبية الاحتياجات المتخصصة للعمليات الميدانية، فمن المهم للغاية أن تحدد اللجنة الولاية، وتوفر الموارد اللازمة لمواصلة تحليل نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي وتطويره، من أجل ضمان تحقيق الإمكانيات المتوخاة من جهود الإصلاح على المدى الأطول.

٢٦ - **السيدة هايلو** (إثيوبيا): قالت إن وفد بلدها يؤمن إيمانا قويا أنه ينبغي أن تتوافر لمنظومة الأمم المتحدة الموارد وحلول العمل اللازمة للتأكد من أن كياناتها المختلفة تعمل بكفاءة وتتقيد بولاياتها. ويحدوه الأمل، بناء على ذلك، في أن يحقق نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي الإمكانات المتوخاة، وأن يحقق النتائج المتوقعة عن طريق تقديم الدعم على نطاق المنظومة على كل

من الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي. وأشارت إلى طلبي الجمعية العامة، الواردين في الجزء التاسع عشر من قرارها ٢٤٨/٧٠ ألف بأن يقدم الأمين العام مقترحا مفصلا، وبوضع خطط تحقيق الفوائد، وأشارت إلى التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية في تقريرها المتعلق بإطار نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/70/436) فيما يتعلق بالإدارة السليمة التي تركز على الفعالية والكفاءة، والنموذج التشغيلي المستهدف للمنظمة. وأردفت قائلة إن على اللجنة أن تسأل نفسها عن فوائد النموذج، وما إذا كان تقرير الأمين العام يتضمن ردا. ولا يتضمن التقرير بيان جدوى واضحا أو تحليل تكاليف وفوائد محددا.

٢٧ - ومضت قائلة إن أي توصية بشأن موقع تقديم الخدمات على الصعيد العالمي لها أهمية بالغة، ودراسة ذلك الموقع ينبغي أن تكون شاملة ومفصلة ومستندة إلى بيانات تجريبية قوية. وينبغي إبلاغ اللجنة بالتحديد عن أسباب تفضيل مركز عمل معين على آخر، على أن يكون الخيار مصحوبا ببيان الصلة العلمية والمنطقية بالتقييم الذي أُجري. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد حاليا تقييم من هذا القبيل. وإذا كان الهدف من العملية هو حقا خفض التكاليف، فلا ينبغي اعتبار مراكز العمل المرتفعة التكلفة الخيار الأفضل، ما لم يُعضد هذا الخيار بسبب مقنع للغاية. وينبغي إجراء مناقشة مستفيضة لحالة مقارنة مراكز العمل المنخفضة التكلفة ومناقشة للحقائق المستندة إلى التكاليف، وموازنةً صحيحةً بين التكاليف والمخاطر. وأوضحت قائلة إن وفد بلدها يود أن يعترض بشدة على استخدام الاستقرار بوصفه أحد الاعتبارات. ولا يعتبر نتائج تقييم الموقع الواردة في تقرير الأمين العام نتائج جامعة مانعة، ويود أن يرى تحليلات أكثر تفصيلا للتكاليف وللفوائد لمراكز العمل وتفاصيل التكاليف المرتبطة بخيار معين.

٢٨ - واستطردت قائلة إن وفد بلدها لا يعتقد أن النهج المقترح في التقرير، وهو الدمج الأولي للخدمات في ستة مواقع للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، ومنها أكثرها تكلفةً، من المرجح أن يحقق فوائد كمية مجدية؛ ولذلك، ينبغي إعادة النظر فيه. ومن اللازم كذلك، عرض شرح تفصيلي لموقع الترتيبات المتوخاة للمرحلة ٢ من الدمج. وذكرت أنها تود أن تعرف إذا كان عدد المواقع الأولية سيُوسع إلى أكثر من ستة، هو عددها الحالي، وإذا كان الحال كذلك، فما المنهجية التي اتُّبعت في اختيارها.

٢٩ - وأردفت قائلة إن تقرير الأمين العام لم يقدم تفاصيل عن كيفية تلبية احتياجات العملاء من كيانات الأمانة العامة -ولا سيما اللجان الإقليمية- المقرر أن تعتمد نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في مرحلته الأولى. وهذا يثير مسائل جوهرية، منها كيفية تقييم معايير الاختيار، وكيفية وضع أسس مرجعية لتقييم الموقع، وما إذا كانت الاعتبارات القصوى للقدرة على توسيع المكاتب لإيواء الموظفين الإضافيين، وتوافر وسائل النقل والخدمات الطبية ستؤخذ في الحسبان. وختمت بيانها قائلة إن وفد بلدها سيطرح أسئلة إضافية خلال المشاورات غير الرسمية بشأن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، ويحدوه الأمل في أن يرى دراسة جادة بشأن مزايا إطلاق مبادرات تغيير جديدة قبل اكتمال تنفيذ أولى هذه المبادرات. ويود أن يؤكد من جديد التزامه بإنجاح التغييرات التي من شأنها تحسين فعالية جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة وكفاءتها، ولكنه يرى أن من المناسب الإصرار على أن تسفر التغييرات المتوخاة عن نتائج فعلية، وأن تُنفَّذ الخطط على نحو يتيح التحقق من النتائج تجريبيا.

٣٠ - **السيد مولي** (كينيا): أشار إلى الطلبات السابقة للجمعية العامة إلى الأمين العام فيما يتعلق بوضع مقترح لنموذج عالمي لتقديم الخدمات، فقال إن التقرير المعروض على اللجنة قد ترك ثغرات، وقدم معلومات تتسم في كثير من النواحي بالقصور، وأشار هو نفسه إلى أن ثمة حاجة إلى مزيد من التفكير. وقال إن وفد بلده يعتبر أن اتباع نهج مرحلي من أجل دمج الخدمات الإدارية عمل جارٍ، وينتظر مزيدا من المقترحات من الأمين العام في هذا الصدد؛ وإنه يتوق على وجه الخصوص إلى معرفة كيف سيجري اختيار مركزي الخدمة المقترحين للمرحلة الثانية.

٣١ - ومضى قائلا إن وفد بلده إذ يلاحظ أن المنظمة ما فتئت تنفذ، منذ بضع سنوات، إصلاحات ترمي إلى تحسين الأداء والكفاءة، فإنه يعرب عن التأييد لإيجاد بيئة تنفيذ تتجنَّب الازدواجية، وتشجع أفضل الممارسات والتعلم من التجربة. ويكرر رؤية اللجنة الاستشارية ومفادها أن من الأفضل اتباع نهج متسلسل

في مبادرة بحجم نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي. ويود أيضا أن يؤكد أنه سيدعم مبادرات الإصلاح التي ستعزز مكتبي الأمم المتحدة في بلدان الجنوب.

البند ١٤٦ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (A/71/577 و A/71/671)

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (A/71/578 و A/71/671)

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (A/71/579 و A/71/671)

٣٢ - **السيدة بارتسيوتاس** (المراقبة المالية): عرضت التقرير النهائي عن أداء ميزانية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (A/71/577)، فقالت إن النفقات النهائية المتعلقة بفترة التصفية للمحكمة تبلغ مبلغا إجماليا قدره ٥٫٨ ملايين دولار، وهو ما يعكس زيادة صافية بمبلغ إجمالي قدره ٣٫٧ ملايين دولار عن الاعتماد الأولي لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، نتيجةً للاحتياجات المتمثلة في التكاليف الإضافية للموظفين بصفة أساسية. ويقترح الأمين العام نقل تلك الزيادة بوصفها مصروفا إلى ميزانية الفترة ٢٠١٦ -٢٠١٧ للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية.

٣٣ - وعرضت تقريري الأداء الأولين لفترة السنتين ٢٠١٦ - ٢٠١٧ المتعلقة بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (A/71/578)، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين (A/71/579)، فقالت إن الغرض الرئيسي من التقريرين هو تحديد التسويات المطلوبة في نهاية السنة الأولى من فترة السنتين الحالية، نتيجةً للتغيرات في معدلات التضخم، وأسعار الصرف، والتكاليف القياسية، ومعدلات الشغور المفترضة في حساب الاعتمادات الأولية. وتبلغ التقديرات المنقحة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة مبلغا إجماليا قدره ٩٨٫١ مليون دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٢٫٣ مليون دولار عن الاعتماد الأولي، نتيجةً لانخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو، والتسويات في التكاليف القياسية للمرتبات والتكاليف العامة للموظفين، يقابلها جزئيا انخفاضٌ نتيجةً لتضخم متوقع مواتٍ وارتفاع في معدلات الشغور. وتبلغ التقديرات المنقحة للآلية مبلغا إجماليا قدره ١٣٥٫٧ مليون دولار، وهو ما يعكس انخفاضا قدره ١٫٧ مليون دولار عن الاعتماد الأولي، نتيجةً لتسويات التكاليف القياسية للمرتبات والتكاليف العامة للموظفين ولمعدلات التضخم المواتية، تقابلها جزئيا زيادةٌ تعكس التغيرات في أسعار الصرف والشواغر.

٣٤ - **السيد رويس ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/71/671)، فقال إنه فيما يتعلق بتصفية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لاحظت اللجنة الاستشارية مع القلق أن المستوى النهائي المقدَّر للنفقات لفترة السنتين، عند ٥٫٨ ملايين دولار، هو تقريبا ثلاثة أضعاف مستوى الاعتمادات المخصصة لتلك الفترة. وتأسف اللجنة لحجم المشطوبات والمدفوعات الزائدة، حيث ترى أنه كان يمكن تفاديها إلى حد ما، وأنه كان ينبغي وضع التدابير اللازمة لكفالة استردادها فورا قبل تصفية المحكمة وإنهاء خدمة الموظفين. وتأسف أيضا لأن الجمعية العامة لم تُبلَّغ بأسباب تمديد مرحلة التصفية المحكمة والنفقات ذات الصلة حتى صدور أحدث تقرير للأمين العام (A/71/577)، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، رغم أن قرار تمديد فترة التصفية قد اتخذ في وقت سابق في السنة نفسها. وينبغي أن تكون الممارسة المعيارية أن تحال المعلومات عن أي صعوبات جمة يواجهها الأمين العام في تصفية كيانات الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة بمجرد أن تتضح تلك الصعوبات، من أجل تيسير التدابير التصحيحية ولحماية موارد المنظمة.

٣٥ - ومضى يقول إن اللجنة الاستشارية قد أحاطت علما بمقترح الأمين العام نقلَ النفقات الزائدة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى ميزانية الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين وتحميلها عليها. وأحاطت علما أيضا بالاحتياجات المبيَّنة في تقريري الأداء الأولين للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وللآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

٣٦ - **السيدة وايراتبانيج** (تايلند): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة لاحظت الآراء غير المشفوعة بتحفظات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ للمحكمتين وللآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية، علاوةً على تعليقات المجلس وملاحظاته وتوصياته. وإن من المهم تنفيذ تلك التوصيات تنفيذا آنيا.

٣٧ - وأضافت قائلة إن اللجنة، بعد أن لاحظت مع القلق أسباب زيادة النفقات النهائية المتوقعة لتصفية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإنها تود أن تؤكد أن الدروس المستخلصة من تخطيط عملية التصفية وتنفيذها ينبغي الاستفادة منها مستقبلا، وخاصةً من منظور احترامها لآراء المديرين على أرض الواقع. ويجب تسوية جميع المطالبات، ومنها تلك المتعلقة بمقدمي الخدمات المحليين، ويجب تنفيذ جميع عقود إيجار المرافق المستأجرة. وفيما يتعلق بمقترح نقل الرصيد المتبقي من التصفية إلى ميزانية آلية تصريف الأعمال المتبقية، ستطلب مجموعة إيضاحات خلال المشاورات غير الرسمية. وأخيرا، تود المجموعة أن تعرب عن الامتنان لرئيس قلم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على ضمان الاختتام الناجح لولايتها، ولأمين تسجيل آلية تصريف الأعمال المتبقية المنتهية ولايته، لمساهمته على وجه الخصوص في إنجاز مرافق جديدة وشغلها في أروشا.

٣٨ - **السيدة إيواتاني** (اليابان): قالت إن وفد بلدها يأسف لحجم الفرق بين المستوى الأولي والمستوى النهائي لتقديرات نفقات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ويساوره قلق بالغ إزاء الملاحظات التي قدمتها اللجنة الاستشارية في تقريرها المتعلق بمسألة عدم دقة التنبؤات، وضعف الإدارة، وانعدام الرقابة الداخلية والمساءلة. ويأسف أيضا لأن المبالغ الزائدة الكبيرة قد تُرِكت مسألةً معلقةً على مدى فترة طويلة. وتؤمن اليابان، في ضوء التزامها بسيادة القانون ودعم أنشطة المحكمتين، بالحاجة إلى إدارة صحيحة للشؤون الإدارية والمالية خلال مرحلة التصفية، مع اتخاذ أي تدابير تصحيحية.

٣٩ - **السيد بودليسنخ** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يشعر بالقلق إزاء الزيادة الكبيرة في النفقات المتعلقة بتصفية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ويُعزى هذا الوضع إلى حد كبير إلى عدم فعالية الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة خلال عملية التصفية. ويتفق في الرأي مع اللجنة الاستشارية أن التوقعات غير الدقيقة للاحتياجات دليل على ضعف الإدارة وانعدام الرقابة الداخلية والمساءلة. ورغم وجود ولاية واضحة للتصفية في نهاية أيار/مايو ٢٠١٦، مُدِّد عمل المحكمة شهرين إضافيين. ويجب إجراء تحليل دقيق لأسباب هذا التمديد واستخلاص دروس للمستقبل. فالزيادة الكبيرة في النفقات النهائية المعتمدة يجب ألّا تتكرر. وأضاف قائلا إن وفد بلده على ثقة من أن التجربة السلبية لتصفية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ستُدرس بالكامل عندما تحين تصفية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومن المهم للغاية التقيد الصارم بالقواعد والإجراءات المعمول بها في تنظيم الموارد المالية والبشرية للمنظمة خلال تلك العملية. وسيكون من غير المقبول أن تقع أي ازدواجية في المهام أو هدر في موارد الميزانية خلال تسليم سلطات المحكمة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية.

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

(A/71/5 (Vol. I) و A/71/5 (Vol. III) و A/71/5 (Vol. IV) و A/71/5 (Vol. V) و A/71/5/Add.1 و A/71/5/Add.2 و A/71/5/Add.3 و A/71/5/Add.4 و A/71/5/Add.5 و A/71/5/Add.6 و A/71/5/Add.7 و A/71/5/Add.8 و A/71/5/Add.9 و A/71/5/Add.10 و A/71/5/Add.11 و A/71/5/Add.12 و A/71/5/Add.13 و A/71/5/Add.14 و A/71/5/Add.15 و A/71/5/Add.16 و A/71/331)

و A/71/331/Add.1 (الجزء الأول) و A/71/331/Add.1 (الجزء الثاني) و A/71/331/Add.2 و A/71/397 و A/71/558 و A/71/669)

٤٠ - **السيد مكومبا** (رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات): عرض تقارير مجلس مراجعي الحسابات المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، فقال إن البيانات المالية للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ قد قُدمت للمراجعة في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦، بعد شهرين من الموعد المحدد في النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، بسبب التحديات المرتبطة بتنفيذ نظام أوموجا المركزي لتخطيط الموارد. ونتيجة لذلك، أصدر المجلس آراءه بشأن مراجعة تلك البيانات المالية في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠١٦. وصدرت آراء غير مشفوعة بتحفظات بشأن الـ ١٨ كيانا التي جرى تناولها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأفادت تقارير تسعة كيانات، أبلغت أربعة منها بوجود عجز عن عام ٢٠١٤، بوجود فوائض عن عام ٢٠١٥. وأفادت تقارير تسعة كيانات بوجود عجز عن عام ٢٠١٥؛ وقد فعلت ذلك ستة منهم، على الرغم من الإبلاغ بوجود فوائض عن عام ٢٠١٤، بسبب الانخفاض في المساهمات، والزيادات في التزامات نهاية خدمة الموظفين، والإقرار بالجزء الرئيسي من إيراداتها في السنة الأولى من فترة السنتين. فقد تمتعت جميع الكيانات بالملاءة المالية، بحيث غدت قادرةً على الوفاء بالتزاماتها الطويلة الأجل.

٤١ - وأضاف قائلا إن الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين انخفضت بنسبة ٧ في المائة، أي من ١١,٣٤ بليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى ١٠,٥٨ بلايين دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بسبب التغيرات في معدلات التضخم ومعدلات الخصم المستخدمة في التقييمات الاكتوارية. وانخفض أيضا الالتزام المتعلق بالإجازات غير المستنفدة بمقدار ٧ في المائة، أي من ٧٧٠,٦١ مليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٧١٤,٢٩ مليون دولار في عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من الانخفاض الإجمالي، ازدادت الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، بسبب تنقيح معدل الخصم ليعكس الانخفاض في أسعار فائدة سندات حكومة الولايات المتحدة وسندات الشركات الطويلة الأجل. ولم تقلل الزيادات من الحاجة إلى خطط لتمويل الالتزامات، بسبب تحديث الافتراضات الاكتوارية على أساس بيانات السوق؛ فإذا كانت الأسواق غير مواتية، يمكن أن تصبح الالتزامات غير قابلة للتحمل. وبمرور الوقت، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الموارد للوفاء بالالتزامات، وهو ما سيكون من الصعب تحقيقه إذا خفّض كيان ما برامجه تخفيضا كبيرا أو أغلقها.

٤٢ - ومضى يقول إنه على الرغم من اتجاه التحسن الجاري في الإقفال وعرض البيانات المالية منذ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فتنفيذ نظام أوموجا قد أخر إعداد البيانات المالية الصحيحة. فعلى سبيل المثال، كان من الضروري إجراء تسويات مادية قبل وضع البيانات المالية في صيغتها النهائية، فيما يخص عمليات الأمم المتحدة الواردة في المجلد الأول من البيانات، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٤٣ - وتابع قائلا إن تنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر في كيانات منظومة الأمم المتحدة يعوزه الاتساق؛ وقد وضع المكتب نموذجا لإدارة المخاطر وخطة تنفيذ، لكنه لم يبدأ تنفيذهما تنفيذا كاملا؛ ولم يوثق صندوق الأمم المتحدة للسكان عملية تقييم المخاطر أو يضع خطط تقييم المخاطر فيما يخص المخاطر الاستراتيجية والغش؛ وتعكف هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على تجربة نهجها، وقد أعدت سجلات للمخاطر، لكنها لم تستكمل وحدات الإبلاغ عنها. وتواجه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والأونروا، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) تحديات في تنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر. وكان التنفيذ فعّالا في معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار). وفيما يخص العمليات الواردة في المجلد الأول، تباطأ التقدم، ولا

توجد خطة لإدماج الإدارة المركزية للمخاطر على نطاق المنظمة حسب التكليف الصادر عن الجمعية العامة.

٤٤ - واستطرد قائلا إن معظم الكيانات، بما فيها اليونيتار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية شؤون اللاجئين، وصندوق السكان، قد وضعت إجراءات لإدارة الشركاء في التنفيذ في تقييم القدرات واختيارها ورصدها وتقييم الأداء. ومع ذلك، ينبغي تحسين اختيار المشاريع التي ينجزها الشركاء في التنفيذ ورصدها وإغلاقها. وقد حدثت تأخيرات متكررة في الإقفال المالي للمشاريع المقفلة تشغيليا في البرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وثمة حاجة إلى مواصلة تحسين الضوابط التي يفرضها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على الشركاء في التنفيذ.

٤٥ - واسترسل قائلا إن المجلس قد استخدم البيانات التي قدمتها إدارة الكيانات لاستعراض نهج مكافحة الغش، وعَمِل مع منظمات الأمم المتحدة لضمان الإبلاغ عنها بطريقة متسقة ووضع تعريف الغش المفترض في الاعتبار. وعلى الرغم من أن عدد حالات الغش والغش المفترض التي أبلغ عنها البرنامج الإنمائي، وصندوق السكان، ومكتب خدمات المشاريع، ومفوضية شؤون اللاجئين، والأونروا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة قد زاد بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، فقيمة حالات الغش المبلَّغ عنها عن عام ٢٠١٥ كانت ٤,٦٤ ملايين دولار، أي ما يُعادل ٠١,٠ مليون دولار من مجموع النفقات البالغ ٩٤٥ ٣٤ مليون دولار التي أبلغت عنها الكيانات في عام ٢٠١٥. وعَجَز صندوق السكان، والأونروا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، عن تحديد ما إذا كانت قد استعادت أيا من المبالغ المفقودة بسبب الغش إنما يشير إلى ضرورة أن تعزز نشاطها في مجالي رصد الغش والإبلاغ عنه. وأوضح قائلا إن مكتب خدمات المشاريع، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة المرأة، والعمليات المبلغ عنها في المجلد الأول، وشعبة إدارة الاستثمارات التابعة للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ليس لديها ما يكفي من استراتيجيات مكافحة الغش، على الرغم من أن لديها سياسات تتعلق به، وتعقد تدريبا للتوعية بالغش، وقد نفذت آليات في مجالي الإبلاغ والرصد. وبتعزيز تدابير مكافحة الغش، ستبدي المنظمة التزامها بالتصدي له ودعمها لسياسات وأنشطة مكافحة الغش. ومستوى الغش المبلغ عنه منخفض نسبةً إلى نطاق عمليات منظومة الأمم المتحدة وتعقُّدها، والبيئة العالية المخاطر التي تُنفَّذ فيها. وتستعيد المنظمات التابعة للمنظومة مبالغ صغيرة نسبيا من مرتكبي الغش، وقلما تتخذ إجراءات قانونية لإنفاذ الملاحقة القضائية عن طريق جهات إنفاذ القانون المحلية.

٤٦ - ومضى قائلا إنه يلزم إجراء مزيد من التحسين في إدارة الموارد البشرية. ففي بعض الكيانات، تتأخر تقييمات الأداء أو لا تُجرى على الإطلاق. وفي صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، يؤدي أصحاب عقود الخدمات مهام الموظفين الأساسية أو يُكلَّفون بأدوار مخصصة لموظفي الأمم المتحدة. وبذلت بعض الكيانات جهودا لتعزيز مهام الموارد البشرية لديها. وتعهدت مفوضية شؤون اللاجئين بخفض عدد وظائفها العادية والقوة العاملة التابعة لها بنسبة ٥ في المائة، في حين يجري المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تقييما لهياكل الرتب به للتصدي لخطر حدوث ترقيات غير مصحوبة بمهام موازية، وللتوازن بين كبار الموظفين والموظفين المبتدئين، ولاحتياجات التوظيف الحالية والمستقبلية. وتطرق إلى العمليات المبلغ عنها في المجلد الأول، فقال إن الإدارة أحرزت تقدما محدودا في الاستجابة لتوصية المجلس السابقة بأن تضع استراتيجية متوسطة إلى طويلة الأجل للقوة العاملة الاستراتيجية وخططا تشغيلية للقوة العاملة، مسترشدةً في ذلك باستعراض يُجرى لاستراتيجية المنظمة للوقوف على كل الفجوات التي تعتري الأعداد والرتب والمعارف والمهارات(A/69/5 (Vol. I)).

٤٧ - واسترسل قائلا إنه يجب تحسين إدارة الأصول في بعض الكيانات. ففي صندوق الأمم المتحدة للسكان، لم يُحدَّث دليل سياسات وإجراءات المخزون كي يستوعب إنشاء النظام الجديد للمخزون. وقد تراكمت مخزونات بقيمة ٥٨,٤٦ مليون دولار في مستودعات اليونيسف حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وقضى المراقب المالي للصندوق مدة من شهر إلى ١١ شهرا للموافقة على عمليات الشطب، وهو ما تسبب في تكبد تكاليف تخزين كان من الممكن تجنبها.

٤٨ - واعتبر أن موئل الأمم المتحدة، والأونروا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة ليس لديها مؤشرات لرصد التغيرات في تكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفيما يخص العمليات المبلغ عنها في المجلد الأول، يعكف مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تحسين فهمه لهذه التكاليف، وسوف يعرض على الدول الأعضاء نسخة منقحة من تنبئه لمدة خمس سنوات المقدم إلى الأمانة العامة، بما في ذلك إدارة الدعم الميداني، التي لم يشملها تنبؤ عام ٢٠١٥. وثمة حاجة إلى مزيد من المعلومات بشأن النفقات الفعلية وحالة أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة، بما في ذلك عمليات حفظ السلام، بحيث يمكن أن تضع الإدارة افتراضات تخطيطية قوية وأن تعرض على الدول الأعضاء خيارات قائمة على المعرفة للاستثمار في هذه التكنولوجيات. ولئن كان صافي القيمة الدفترية لمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلك الكيانات قد انخفض من ٢٧٦,٨٧ مليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٢٦٥,٤٣ مليون دولار في عام ٢٠١٥، حيث نتج الانخفاض في معظمه عن التغيرات في معدل استهلاك المعدات سنويا والتصرف فيها خلال تلك السنة، فإن صافي القيمة الدفترية لبرمجيات الحاسوب (الأصول غير الملموسة) قد زاد من ٧٣,١٧ مليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٨٩,١٨ مليون دولار في عام ٢٠١٥.

٤٩ - وواصل كلامه قائلا إن الامتثال لسياسة شراء تذاكر السفر مقدما أمر بالغ الضرورة. ولما كانت الأونروا لا تتبع مثل هذه السياسة، فمعظم التذاكر تُشترى قبل موعد السفر بفترة وجيزة. ويبلغ معدل الامتثال في اليونيسف ٣٥ في المائة فقط.

٥٠ - وتابع قائلا إن الأونروا، والبرنامج الإنمائي، وصندوق السكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وجامعة الأمم المتحدة هي الكيانات الوحيدة التي لديها استراتيجيات إدارة أصول تشمل خططا للاستثمار في الصيانة. والأمانة العامة في المراحل الأولى من جمع البيانات لتمكينها من وضع استراتيجية لإدارة الأملاك. وفي حين أن الأونروا، وصندوق السكان لديهما صناديق احتياطية، فكيانات الأمم المتحدة الأخرى ليست لديها استراتيجيات لتغطية تكاليف الصيانة والتحسينات. وقد حسّنت الأمانة العامة استراتيجيتها في مجال إدارة الأملاك من خلال الاستعراض الاستراتيجي للمرافق، ووحدة إدارة الأملاك في نظام أوموجا، واستحداث مفهوم أماكن العمل المرنة في نيويورك، ووضع مبادئ توجيهية لإدارة مشاريع التشييد.

٥١ - وأشار إلى أن المجلس قد قدم تقارير منفصلة عن هذه المشاريع المتعلقة بالتحول في أسلوب عمل المنظمة، كالمخطط العام لتجديد مباني المقر ونظام أوموجا. وأضاف قائلا إن الالتزام بالإصلاح قوي، وقد أُحرز تقدم في تلك المبادرات الموجهة مركزيا، من قبيل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ونظام أوموجا، واستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، والنُّهُج المنقحة لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمشتريات، والموارد البشرية، والأملاك. وكثيرا ما تتأخر هذه المبادرات عن المواعيد المقررة وتتجاوز الميزانية المرصودة، وتطَالب الإدارة العليا بالتدخل لإعادتها إلى المسار الصحيح. وتحقيقا للاستفادة القصوى منها، يتعين على الأمانة العامة أن تضع حدا أساسيا للأداء التشغيلي، وأن تعتمد منهجية للتحسين المستمر.

٥٢ - وختم بيانه قائلا إن من بين التوصيات البالغ عددها ٥١٥ توصية التي أصدرها المجلس بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن عام ٢٠١٤، وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٥، نُفذت تنفيذا كاملا ٢١٠ توصيات، أي ٤١ في المائة، وهو معدل أقل من معدل عام ٢٠١٣ الذي نفذت بالكامل ٤٩,٦ في المائة من توصياته. ومن أسباب تزايد التراجع في تنفيذ التوصيات الطلبات المتصلة بنظام أوموجا، والمدة اللازمة لتغيير السياسات أو وضع الضوابط.

٥٣ - **السيدة بارتسيوتاس** (المراقبة المالية): عرضت تقريري الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريريه عن صناديق وبرامج الأمم المتحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (A/71/331/Add.1 (الجزء الأول) و A/71/331/Add.1 (الجزء الثاني))، فقالت إن التقريرين يتضمنان معلومات تضاف إلى التعليقات المقدمة إلى المجلس. وتشمل أيضا معلومات عن حالة التنفيذ، والمكتب المسؤول، والتاريخ التقديري للإنجاز، والأولوية الممنوحة، وكذلك معلومات مُستكمَلة عن حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالفترات السابقة ولم تُنفَّذ تنفيذا تاما،

وذلك عن كل توصية من التوصيات. وقد وافق الرؤساء التنفيذيون لصناديق وبرامج الأمم المتحدة على معظم توصيات المجلس، وبذلوا قصارى جهدهم لضمان الامتثال لطلب الجمعية العامة فيما يتعلق بتنفيذ هذه التوصيات.

٥٤ - وعرضت تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن الأمم المتحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (A/71/331/Add.2)، فقالت إن الإدارة قد قبلت جميع توصيات المجلس. ومن بين التوصيات البالغ عددها ١٦٦ توصية مقدمة إلى الأمانة العامة خلال الفترات المالية الأربع السابقة، نُفذت بالكامل ٥٤ في المائة منها، و ٣٣ في المائة ما زالت قيد التنفيذ، و ١٤ في المائة أغلقها المجلس أو تجاوزتها الأحداث حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وفي موجز مقتضب للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات للفترة المالية السنوية ٢٠١٥ (A/71/558)، لاحظ المجلس أن ٤١ في المائة من التوصيات البالغ عددها ٥١٥ توصية مقدمة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أو حتى حزيران/يونيه ٢٠١٥ لعمليات حفظ السلام، نُفذت بالكامل و ٤٢ في المائة ما زال قيد التنفيذ، و ٨ في المائة لم تُنفذ، و ٤ في المائة تجاوزتها الأحداث، و ٣ في المائة كُررت، و ٢ في المائة أُغلقت. وتتمثل أسباب تزايد التراجع في تنفيذ التوصيات في الحاجة إلى تغيير السياسات وإدخال الضوابط، والتأخيرات الناجمة عن تعدد مشاريع التحول في أسلوب عمل المنظمة. وفي حين أن جميع توصيات المجلس المقبولة ستُنفّذ تنفيذا آنيا، فإن التوصيات الرئيسية ستُعطى الأولوية القصوى. والإدارة ملتزمة بتنفيذ توصيات المجلس تنفيذا كاملا، وهو ما من شأنه أن يحسّن إدارة الموارد وكفاءة صناديق وبرامج الأمم المتحدة.

٥٥ - **السيد سيني** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/71/669)، فقال إن اللجنة تأسف لأن البيانات المالية لأحد عشر كيانا قد وردت لمراجعتها بعد شهرين من تاريخ تقديمها المعتاد، بسبب التحديات المرتبطة بتنفيذ نظام أوموجا. ونتيجةً لذلك، لم يتمكن المجلس من تقديم تقارير مراجعتها في الوقت المناسب وبجميع اللغات الرسمية للمنظمة. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تقدم التقارير المقبلة في الإطار الزمني المحدد، وفقا للنظام المالي والقواعد المالية، لإتاحة وقت كافٍ للجمعية العامة للنظر فيها.

٥٦ - وأضاف قائلا إن اللجنة الاستشارية لاحظت أن جميع الكيانات قد تلقت آراء غير مشفوعة بتحفظات من المجلس. غير أنها لاحظت مع القلق أن معدل تنفيذ توصيات المجلس مستمر في الانخفاض، ولا سيما في نيويورك. وينبغي أن تنفذ توصيات المجلس غير المنفذة في الوقت المناسب؛ ومن شأن إنشاء آلية متابعة مخصصة أن يساعد في رصد التنفيذ. وما زالت اللجنة الاستشارية منشغلة لأن المجلس غير قادر مرة أخرى على تقديم تأكيدات بأن الأرقام المتصلة بالغش والغش المفترض موثوق بها، لكنها ترحّب بإطار الأمانة العامة للأمم المتحدة لمكافحة الغش والفساد الصادر مؤخرا، وتتطلع إلى سماع آراء المجلس بشأن هذا الإطار في سياق المجلد الأول من تقرير مراجعة الحسابات التالي.

٥٧ - وختم بيانه قائلا إن اللجنة الاستشارية إذ تذكّر بالملاحظة التي أبداها المجلس في عام ٢٠١١ من أن صندوق المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ينبغي أن يصدر مبادئ توجيهية لاختيار مديري الصناديق الخارجية وتقييمهم، بعد أن تقرر أن يُعامل هذا الاختيار بوصفه قرارا استثماريا لا عملية شراء، وبيان المجلس أن هذه المبادئ لم تُستكمل بعدُ بحلول عام ٢٠١٥، فإن اللجنة على ثقة من أن المجلس سيواصل متابعته لهذه المسألة.

٥٨ - **السيدة وايراتبانيج** (تايلند): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة تقدر دور الرقابة الخارجية الذي يؤديه مجلس مراجعي الحسابات، واستمرار ارتفاع جودة تقاريره، وصدور تقرير منفصل عن المجلس بشأن الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لأول مرة. بيد أن المجموعة تشعر بخيبة الأمل إزاء التأخير في وضع الصيغة النهائية للبيانات المالية، مما أدى إلى تأخر في النظر في التقارير ذات الصلة في الجمعية العامة. والمجموعة، إذ تلاحظ إسهام نظام أوموجا في هذا التأخر، فإنها تشدد على ضرورة أن تُقدَّم البيانات المالية المقبلة وفقا للإطار الزمني المحدد ووفقا للنظام المالي والقواعد المالية.

٥٩ - وأضافت قائلة إن المجموعة، إذ تلاحظ أن جميع الكيانات الخاضعة للمراجعة قد تلقت آراء غير مشفوعة بتحفظات، فإنها تشدد على ضرورة أن تحافظ جميع الكيانات المعنية على المكاسب التي تحققت، مع معالجة أي نقاط ضعف محددة في الوقت نفسه. وترحب بالاستنتاج المتمثل في أن جميع الكيانات قد أظهرت مستوى سليما من الملاءة المالية، لكنها تشعر بقلق بالغ إزاء الوضع المالي للأونروا، إذ إنها تعاني من عدم كفاية الاحتياطيات النقدية اللازمة للوفاء بالتزاماتها الأساسية.

٦٠ - ومضت تقول إن المجموعة، وإن أعربت عن القلق إزاء انخفاض معدل تنفيذ توصيات المجلس، ولا سيما في حالة عمليات حفظ السلام، في آخر فترة مراجعة بالقياس إلى الفترة السابقة، فقد اعترفت بأن الفترة الحالية هي أول فترة تطبق فيها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولهذا فإن معدلات التنفيذ قد لا تكون قابلة للمقارنة مباشرةً. غير أنها شددت على أن جميع الكيانات لا بد أن تتخذ الإجراءات الصحيحة لضمان تنفيذ توصيات المجلس فورا وعلى سبيل الأولوية، وأن تضع ترتيبات مساءلة عن التأخر في التنفيذ.

٦١ - وأردفت قائلة إن المجموعة لاحظت أن بعض مبادرات التحول في أسلوب عمل المنظمة لم تحظَ بالتخطيط أو التنفيذ السليم نسبةً إلى أهدافها. وليس لدى بعضها خطة واضحة لتحقيق الفوائد، أو تطلبت تدخلا كبيرا من كبار المديرين لإعادتها مرة أخرى إلى المسار الصحيح. وفيما يتعلق بالأمانة العامة على وجه الخصوص، تود الاطلاع على تفاصيل المنهجية المشتركة لتحقيق الفوائد من خلال نظام أوموجا ولتقييم الفوائد المتراكمة من حيث النوعية والكمية قبل نشر نظام أوموجا الموسع ٢. ويجب على الإدارة في جميع الكيانات أن تضع نهجا رسميا لإدارة المشاريع الجارية في مجال تحويل أسلوب عمل المنظمة، بوسائل منها وضع خطط واضحة وقابلة للتبرير والقياس، وأطر زمنية للتنفيذ. وتود المجموعة، بعد أن أحاطت علما بالمعلومات المتعلقة بإدارة شؤون السفر في اليونيسف، والأونروا، وكيانات أخرى، أن تعرف المزيد خلال المشاورات غير الرسمية بشأن نفقات السفر، والسياسات القائمة، والامتثال لتلك السياسات في جميع الكيانات.

٦٢ - واستطردت قائلة إن المجموعة ترحب بالجهود التي تبذلها كيانات، منها الأمانة العامة للأمم المتحدة، في وضع أطر تشمل الغش والغش المفترض والفساد. وتعتقد اعتقادا راسخا أن مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق هو الأقدر على وضع توجيهات لتحقيق الاتساق في تطبيق هذه السياسات في جميع الكيانات، وتود مواصلة استكشاف هذه المسألة خلال المشاورات غير الرسمية.

٦٣ - واسترسلت قائلة إن المجموعة تتفق مع اللجنة الاستشارية في رؤيتها المتمثلة في أن ثمة حاجةً إلى آلية لتقاسم المعلومات تتسم بحسن الأداء وتشمل الشركاء في التنفيذ، من أجل تطبيق أفضل الممارسات والدروس المستفادة على نحو أكثر فعالية. وسوف تلتمس إيضاحات خلال المشاورات غير الرسمية بشأن الإجراء المتخذ لمعالجة نقاط الضعف التي حددها المجلس في عدد من الكيانات، ومنها آلية تصريف الأعمال المتبقية، ومفوضية شؤون اللاجئين، واليونيسف، والأونروا. وخلال المشاورات غير الرسمية أيضا، سوف تتابع قضايا محددة هي موضع اهتمامها، منها إدارة الميزانية، وإدارة الأصول، والمشتريات في عدد من الكيانات، منها الأمانة العامة للأمم المتحدة، واليونيسف، ومفوضية شؤون اللاجئين، وجامعة الأمم المتحدة، وفي نظام أوموجا، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، بغية الوصول إلى فهم أفضل للخطوات التي اتُّخذت لمنع تكرار أوجه الضعف.

٦٤ - **السيدة بيليري** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): قالت إن التأخر في إصدار تقرير اللجنة الاستشارية أمر مؤسف. وتقديم جميع الوثائق المطلوبة على نحو متزامن وفي الوقت المناسب بجميع اللغات الرسمية هو السبيل نحو الحفاظ على صفتي الشمول والشفافية اللتين تتسم بهما عملية التوصل إلى أي اتفاق.

٦٥ - وأضافت قائلة إن مجلس مراجعي الحسابات قد ساهم، عن طريق تقاريره العالية الجودة وتوصياته المفيدة، في زيادة السلامة، والفعالية من حيث التكلفة، والشفافية في منظومة الأمم المتحدة، وفي تحسين الحوكمة وزيادة كفاءة الإدارة المالية والتشغيلية في المنظمة. ووفرت آراء المجلس غير المشفوعة بتحفظات للدول الأعضاء تقييمات مستقلة لاستخدام الموارد التي تقدمها. وذكرت أن الاتحاد الأوروبي يتفق مع المجلس في أن الانخفاض في معدل

تنفيذ توصياته هو أحد مصادر القلق، وأنه يهيب بالأمين العام أن يكفل تنفيذها تنفيذا كاملا وآنيا.

٦٦ - وختمت بيانها قائلة إن مشاريع التحول في أسلوب عمل المنظمة والتحديث -ومنها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ونظام أوموجا، ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي- من شأنها، إذا نُفِّذت تنفيذا كاملا وفعّالا، أن تعزز الشفافية، والكفاءة، والفعالية من حيث التكلفة. والاتحاد الأوروبي، وإن كان يثني على الأمانة العامة لتحقيقها التنفيذ العالمي لنظام أوموجا في عام ٢٠١٥، فإنه يشعر بالقلق إزاء ملاحظة المجلس أن الإدارة لا تستخدم حتى الآن المنابر الجديدة استخداما كاملا لدعم عملية اتخاذ القرارات الإدارية المحسنة ولتنفيذ التحسينات الموعودة في الشؤون المالية وتقديم الخدمات. ويتفق مع المجلس أيضا على ضرورة اتباع نهج أكثر انسجاما في تحويل أسلوب العمل على نطاق المنظمة، وعلى وجود حاجة إلى وضع خطة شاملة للإدارة المركزية للمخاطر، التي لم تحرز تقدما كافيا، وعلى وجود حاجة إلى أن تزيد المنظمة من كفاءة إدارة الموارد البشرية وتركيزها الاستراتيجي، لما لِقُواها العاملة من أهمية.

٦٧ - **السيدة نورمان شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن عمل المجلس يسمح للدول الأعضاء بالاستفادة من رقابة الخبراء على نطاق المنظومة بأكملها، وهو ما يوفر رؤية للتحديات التي تواجه كيانات الأمم المتحدة والتقدم الذي تحرزه في مجالات من بينها الأداء المالي، وإدارة الموارد، والتخطيط للقوة العاملة، والمخاطر المؤسسية، ومبادرات مكافحة الغش. وتكتسي تلك الرقابة أهميةً حاسمة لضمان عمل المنظمة بفعالية وكفاءة، ومواصلة تقديم الخدمات الحيوية والضرورية في جميع أنحاء العالم. والآراء غير المشفوعة بتحفظات الصادرة توضح أن الدول الأعضاء يمكنها أن تثق في سلامة البيانات المالية وقوة الحالة المالية للمنظمة.

٦٨ - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يرحب بالاستنتاجات العامة الصادرة عن المجلس، ولا سيما ضرورة التركيز على تنفيذ البرامج والمبادرات الجديدة والاستفادة منها لدعم عملية اتخاذ القرارات الإدارية المحسنة وتنفيذ التحسينات الموعودة في الشؤون المالية وتقديم الخدمات. لكن قياس المنظمة للتقدم الذي تحرزه يستلزم أن تحدد خطّا أساسيا للأداء الحالي، وأن تستخدم الأدوات الجديدة لإدارة الموارد وتحقيق النتائج بصورة أفضل.

٦٩ - ومضت تقول إن وفد بلدها يرحب أيضا بإصدار إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة لمكافحة الغش والفساد، ولكنه يلاحظ الاستنتاج الذي خلص إليه المجلس ومفاده أن المستويات العامة للغش والغش المفترض في عمليات حفظ السلام وستة صناديق وبرامج رئيسية قد ازدادت منذ عام ٢٠١٤. وأوضحت قائلة إنه على الرغم من أن الزيادة قد تكون راجعة إلى تحسين آليات الإبلاغ، فإن وفد بلدها يتفق مع المجلس، واللجنة الاستشارية، ووحدة التفتيش المشتركة على أن ارتفاع نقص الإبلاغ وعدم الكشف عن الغش، ربما يرجعان إلى أن عدد الحالات المبلغ عنها في منظومة الأمم المتحدة منخفض على نحو غير متناسب. وينبغي لجميع كيانات الأمم المتحدة أن تضع أنظمة لمنع الغش واكتشافه، وأن تتبع نهجا استباقيا في هذا الصدد.

٧٠ - وختمت بيانها قائلة إن من المهم للغاية أن تدمج الأمم المتحدة توصيات المجلس في العمليات اليومية. ويمكن للمنظمة، إذا فعلت ذلك في أوانه، أن تحقق تحسينات كبيرة في الرقابة على الأنشطة وتقديم الخدمات لطائفة من أشد الناس ضعفا في العالم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢:٠٥.